مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الجيوبولتك والتهديدات اللامتماثلة في العراق بعد العام 2014
اسم الكاتب: أ.د. بهاء عدنان السعبري، د. ليث هادي سيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7402
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 07:22 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الجيوبولتك والتهديدات اللامتماثلة

في العراق بعد العام ٢٠١٤*

أ.د بهاء عدنان السعبري **د. ليث هادي سيد**

Laethhade@copolicy.uobaghdad.edu.iq
07704580011

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٢/١١ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٦/٤ تاريخ النشر ٢٠٢٤/٤/٣٠

المقدمة :-

يترك التهديد بصورةٍ عامة إنعكاساً كبيراً على الأمن الوطني و يعتمد ذلك على نوع التهديد و نطاقه و الفواعل المسببين له، و يفهم التهديد اللامتماثل على أنه تهديد يتخذ شكلاً أو صورةً غير تقليدية، ويتميز بالظهور في المجالات ذات الصلة بالأمن الوطني والأمن الداخلي، ويُشكل هذا التهديد تحديًا كبيرًا للدولة والمجتمع من إذ القدرة على التصدي له.

و تؤثر التهديدات اللامتماثلة بشكلٍ كبير على الأمن الوطني العراقي، إذأن الجماعات الارهابية يستهدفون أهدافًا ليست عسكرية أو أمنية فقط، بل هي إقتصادية، و اجتماعية، و ثقافية، وبيئية. هذا يجعل إتخاذ التدابير الواجبة صعبًا وكبيرًا، والعملية تتطلب مزيدًا من التعاون بين القوات الأمنية والمدنية في مكافحة هذا التهديد. لقدانعكست التهديدات اللامتماثلة على الأمن الوطني العراقي إذ خلقت واقعاً امنياً غير مستقر، فقد استطاعت الجماعات الإرهابية من توظيف الجغرافية في شن الهجمات وتهديد الأمن العراقي مستغلة مزيج من المعطيات الجغرافية و التكنلوجية غير التقليدية في نشر التهديد إذ لم تكن الحدود تشكل عائق أمام نقل التهديد الى الداخل العراقي، سيما بعد العام ٢٠١٤، اذ

أستطاع تنظيم داعش الإرهابي من نقل التهديد الى العراق، تشير التغييرات الجغرافية في العراق بعد عام ٢٠١٤ إلى تحديات كبيرة تواجه السيادة العراقية. فقد تمت السيطرة على العديد من المناطق في البلاد من قبل تنظيم داعش الإرهابي، وتم تشكيل العديد من المناطق الجديدة الخاضعة لسيطرة هذا التنظيم. وقد أثر الوضع الجغرافي في العراق أيضا على العلاقات الدولية للبلاد، إذ حدثت تغييرات كبيرة في الحدود والحقوق السيادية للدول المجاورة. ومن المهم أن تتعامل الحكومة العراقية بحرص شديد مع هذه التحديات الجغرافية، وتعزز العلاقات الدولية بما يحقق مصلحة العراق وشعبه.

فضلاً عن أن انتقال التهديدات أصبح عابر للحدود إذ يمكن أن يخطط و يدار التهديد من خارج الحدود، مما خلق تحدي حقيقي أمام العراق في كيفية مواجهة هذه التهديدات التي بدأت تترك آثار على الواقع العراقي، و أصبح من الواجب مواجهة هذا النمط غير التقليدي من التهديد، و الحد من اثاره، و انعكاساته، و من ثم خلق منظومة ردع غير تقليدية تمنع هذه التهديدات في المستقبل و على الرغم من كل التحديات التي تواجه فكرة ردع التهديدات غير المتماثلة فان ضرورة وجود ردع يواجه هذه التهديدات و يمنعها تبقى حاجة ضرورية إذأن فكرة الردع تتطلب خطوات و مراحل للتنفيذ من أجل تحقيق النجاح و إحتواء التهديد.

إشكالية الدراسة:-

تنبثق إشكالية الدراسة من أن التهديدات اللامتماثلة التي واجهها العراق أخذت تترك أثر على الأمن الوطني، و أن ظاهرة عدم الاستقرار التي واجهها العراق بعد العام ٢٠١٤ هي حالة الانعكاس بسبب هذه التهديدات غير التقليدية. و أن المتغير الجغرافي كان أبرز إنعكاس أمني لهذهِ التهديدات. و بناءً على هذه الإشكالية تطرح الدراسة مجموعة أسئلة تحاول الإجابة عنها و هي:-

١- كيف تم توظيف الجغرافية في فرض التهديد في العراق بعد العام ٢٠١٤؟

٢- كيف اصبحت السيادة العراقية أبرز انعكاس للتهديدات اللامتماثلة بعد العام ٢٠١٤؟

٣- ما هي متطلبات الردع الفاعل لمواجهة التهديدات اللامتماثلة في العراق؟

فرضية الدراسة:-

بناءً على إشكالية الدراسة فإن فرضية الدراسة تنطلق من أن كلما زادت التهديدات اللامتماثلة كلما أنعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي من خلال السيادة و التوظيف الجغرافي لفرض التهديد.

الكلمات المفتاحية:(التهديدات اللامتماثلة ، الأمن الوطني ، الردع ، السيادة)

Abstract:

In general, the threat has a major impact on national security, and this depends on the type of threat, its scope, and the actors causing it. An asymmetric threat is understood as a threat that takes an unconventional shape or form, and is characterized by its appearance in areas related to national security and internal security. This threat constitutes A major challenge for the state and society in terms of the ability to confront it.

Asymmetric threats greatly affect Iraqi national security, as terrorist groups target targets that are not only military or security, but also economic, social, cultural, and environmental. This makes taking necessary measures

difficult and significant, and the process requires more cooperation between the security and civilian forces in combating this threat. The asymmetric threats have affected Iraqi national security, as they have created an unstable security reality. Terrorist groups have been able to exploit geography to launch attacks and threaten Iraqi security, exploiting the combination of From the unconventional geographic and technological data in spreading the threat, as the borders did not constitute an obstacle to transferring the threat into Iraq, especially after the year 2014, when the terrorist organization ISIS was able to transfer the threat to Iraq. The geographical changes in Iraq after 2014 indicate major challenges facing sovereignty. Iraqi. Many areas in the country have been controlled by the terrorist organization ISIS, and many new areas have been formed under the control of this organization. The geographical situation in Iraq has also affected the country's international relations, as major changes have occurred in the borders and sovereign rights of neighboring countries. It is important for the Iraqi government to deal with these geographical challenges very carefully, and to strengthen international relations in the interest of Iraq and its people.

Keywords:(asymmetric threats, national security, deterrence, sovereignty)

المطلب الأول:- الجغرافية و السيادة في العراق بعد العام ٢٠١٤:-

يؤدي الموقع الجغرافي دوراً كبيراً في بناء عقيدة الدولة العسكرية؛ لأنه يحدّد. القوات المسلحة التى تحقق سيادة كاملة ضد أشكال الضغوط والتدخلات الخارجية كافة، وتحقق

الأمن الوطني للدولة، وقد فرض الموقع الجغرافي للعراق تحديات عسكرية تجاه بناء المنظومة العسكرية، إذ أن امتلاك العراق حدودًا طويلة جعل من عبء الدفاع عن أراضيه أمرًا شاقاً ومرهقاً، ولاسيما أن العراق يمتلك الكثير من المشكلات الحدودية، والخلافات حول الموارد المائية مع دول جواره الإقليمي، ووجود المجاميع الإرهابية في المناطق الجبلية الوعرة والصحراء الشاسعة ، وهذه كلها عوامل تفاقم من المخاطر المحدقة بالأمن الوطني العراقي، وبأمن وسلامة المنطقة بشكلٍ عام.

وبعد تغيير النظام السياسي العراقي عام ٢٠٠٣، أصبح العراق دولة بسيادة غائبة، ظل النظام الدولي المعاصر لأية دولة منقوصة؛ نتيجة العولمة التي جاءت بها نهاية الحرب الباردة، ليصبح العالم قرية صغيرة، وزادت التطورات التكنولوجية الانكشاف الاستراتيجي للدولة عبر الإختراقات السيبرانية، أو الطائرات بدون طيار، أو الصواريخ الموجه التي تقوم بها الدول والجماعات دون الدول ما جعل مفهوم السيادة اليوم مفهوماً مبهماً ومرناً ومطاطياً، لذلك الدول الضعيفة عسكرياً تلجأ الى صيانة سيادتها بشتى السبل للحفاظ على القيمة المعنوية للدولة في البيئة الإقليمية والدولية دون أن تفعل ما تقوم به الدول القوية لحماية سيادتها عبر قوتها العسكرية [١]. إن ما واجهه العراق في موضوع السيادة و اختراقها كانت الجغرافية احد أسبابها إذ تم توظيف الجغرافية في اختراق السيادة العراقية. إذ أن تنظيم داعش الارهابي احتاج لإنشاء دولته المزعومة للإستيلاء على الأراضي وحشد السكان المحليين واستخدام العنف والتهديد باستخدامه وتوسيع رقعته العالمية [٢] .

يقول سيث ج. جونز أن تنظيم (داعش) الإرهابي استخدام العنف الوسيلة الرئيسة لتوسيع رقعة سيطرته. و انه تم الاستعانة ببيانات من قاعدة البيانات العالمية لحركات التمرد والإرهابمن أجل تتبع مستوى الهجمات التي نفذها التنظيم والجماعات التابعة له

عالمياً منذ عام ٢٠١٤. وقد أظهرت هذه البيانات التي تم جمعها من التقارير الإخبارية وتقارير قنوات التواصل الاجتماعي من مختلف أنحاء العالم تفاصيل الهجمات التي نفذتها الجماعات المسلحة غير التابعة لأي من الدول، بما في ذلك طريقة الهجوم المتبعة فيها والأهداف المرجوة منها وعدد ضحاياها ومواقعها وفق خطوط الطول والعرض على مستوى المدينة . ينسجم استخدام تنظيم داعش للعنف مع سلوك معظم الجماعات المتمردة فكان هذا التنظيم إذا ما واجه خصما حكومياً أقوى منه بكثير أو حاول إنشاء معاقل له في دولة جديدة، يلجأ إلى تكتيكات حرب العصابات التقليدية باستخدام الموارد العسكرية والسياسية لحشد السكان المحليين وتنفيذ هجمات مفاجئة بدلاً من مواجهة الخصم بصورةٍ مباشرة على أرض المعركة ووهن رغبة الحكومة في القتال ، وهي استراتيجية تلقى جاذبية لاسيمالدى الجماعات

الأضعف بكثير من قوات الأمن الحكومية، بما يفسر تشبهها عادةً "بحرب البراغيث٣* war of the flea. إلا أنه كان إذا ما واجه حكومة ضعيفة، أو خصمًا ضعيفًا غير تابع للدولة، تبنى استراتيجية عسكرية تقليدية ساعيًا للاستحواذ على قوات الخصم أو تدميرها، بهدف يتجسد بكسب مواجهة حاسمة أو سلسلة من المعارك لتدمير قدرة الخصم الفعلية على المقاومة . يتمثل الهدف العسكري الرئيس للحملات التقليدية في التغلب على القوات الرئيسة للخصم , في حين يتجلى الهدف السياسي الرئيس منها في تنحية السلطات الحاكمة، بإذ تكون المواجهات العسكرية فيها مباشرة إما على جبهات واضحة أو بين أرتال مسلحة لتقع اشتباكاتها غالبا على شكل معارك، أو حرب خنادق، أو هجمات لحصار المدن. كانت تلك هي الوسيلة الحربية التي استخدمها التنظيم في بداية عام ٢٠١٤ حينما تدفق مقاتلوه من سوريا عبر الحدود إلى مقاطعة الأنبار العراقية

في أرتال تقليدية كبيرة من مركبات آلية ومدرعات للانضمام إلى الجماعات الموجودة في الفلوجة والرمادي أساساً [٤] .

يمكن إعتبار الجيل الخامس من الحروب بمثابة "صراع يتم من خلاله توظيف مجالات عدة من الحرب العسكرية، والاقتصادية، والمعلوماتية، والسيبرانية، وغيرها بصورة متزامنة، مع المزج بين التكتيكات التقليدية وغير التقليدية، وتكوين تحالفات تضم فاعلين من الدول والفواعل المسلحة من دون الدول على حد سواء". ويهدف الفاعلون الذين يقومون بتوظيف هذا النمط من الحرب إلى تحقيق المفاجأة للخصم، وتجنب المسؤولية المباشرة عنها من خلال إدارة عملياتهم ضد الدولة المستهدفة من خلال وكلاء داخل هذه الدول إذ يصعب نسب أفعالهم الى الدولة الداعمة لهم ، وبهذا المعنى تعد حروب الجيل الخامس أكثر من مجرد تطور تقليدي لحروب الجيل الرابع، وأكثر تطوراً من أشكال التمرد والإرهابفهي حرب بلا قيود Unrestrict ed)(Warfare تستخدم فيها كافة الوسائل لإجبار العدو على الرضوخ من خلال وسائل متعددة، منها قيام تحالفات شبكية عابرة للحدود تضم الدول والفواعل المسلحة من غير الدول، وتستند إلى المصالح المشتركة بدلاً من الأهداف الأيديولوجية أو الوطنية ، وهذا ما واجهه العراق بعد العام ٢٠١٤ إذ تحالفت مجموعات إرهابية من خارج الحدود لفرض التهديد في الداخل العراقي عبر شبكات دعم إقليمية ودولية. فأبرز ميزة في هذه التهديدات أنها لا قطرية وعابرة للحدود فلم تعد محددة جغرافياً بفعل المد العولمي, ومحصلة هذا أنها أعطتْ بعداً عالمياً للأمن وقوتْ من روابط الإعتماد المتبادل بين أمن الدول، وقادت إلى الحديث عن " أمن عالمي" ولكن هذا لا ينفي وجود خصائص أخرى لهذه التهديدات تتحدد في [٥]:

١. إنها من طبيعة غير عسكرية.
٢. أنها تصدر عن فواعل (غير حكومية) ما يصعب تحديد مصدرها.

٣. إنها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد)

٤. إنها مرتبطة بالجنوب أو آتية من الجنوب، التحول من شرق/غرب إلى شمال/جنوب.

٥. أنها تأخذ عادةً شكل الخطر قبل أن تصبح تهديداً، فإن كان التهديد عادةً معرفاً ويلحق ضرراً مباشراً فإن الخطر على خلافه " ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه"

إن تهديدات الإرهابالفردي تتمثل في صعوبات التنبؤ بتنفيذ العمليات الإرهابية مقارنةً بالتنظيمات الإرهابية؛ إذ تتراجع قدرة الأجهزة الأمنية على اكتشاف تهديدات "الذئاب المنفردة"، لاسيماإذا لم يكن لدى المتطرفين سوابق إجرامية أو إرهابية مقارنةً بتهديدات التنظيمات الإرهابية التي يمكن أن تتعرض للاختراق، ويمكن رصد الاتصالات بين أعضائها ويرتبط تصاعد عمليات الإرهابالفردي بتزايد الضغط العسكري على تنظيم (داعش) الارهابي في مناطق تمركزه، وهو ما أدى إلى دعوة المتعاطفين لاستخدام عمليات الإرهابالفردي كوسيلة للإنتقام. وتزايدت وتيرة التطرف في المجتمعات الغربية بسبب الشعور بالاغتراب والتهميش مع صعود أنماط "جهاد الممكن" الذي يقوم على تنفيذ عمليات إرهابية بأدوات بسيطة، مثل: الدهس بالسيارات، والطعن، واستخدام الأسلحة البدائية [٦]. هذا الأنموذج من التهديدات اللامتماثلة لا يعترف بالحدود الجغرافية و هو عابر للسيادة بالوقت نفسه.

إن المشكلة بالنسبة للتهديدات الجديدة والتهديدات عامة، هو أنه إذا كان من السهل نسبياً تقويم الإنكشافاتالأمنية على إعتبار أنها تتحدد بوسائل مادية، فإنه من المعقد تقدير التهديد، وهذه الصعوبة مردها سببان، الأول: هو تقويم التهديد تتمثّل في تحديد الدرجة

الكافية للتهديد التي بموجبها يمكن أن يلحق هذا التهديد ضرراً بنقطة حيوية بالنسبة للدولة، و الثاني: مرتبطٌ بعدم ثبات الإدراك و سرعة تغيره بين الذاتي والموضوعي، وهذا يقود إلى أمرين: استحالة معرفة إن كان كيان ما يشكل تهديدا أو لا بطريقة دقيقة و شاملة وميل الفاعلين السياسيين الداخليين و الخارجيين إلى اللعب على التهديدات و إلى تضخيم أو تقليل مداها الحقيقي وفق الرهان السياسي للظرف، فضلاً عن ذلك أن إدراك التهديد إذا كان مغطّى بالخوف فإنه يقوض القدرات العقلانية لمختلف الفواعل ويشل كل محاولة لوضع سياسات مناسبة [٧].

و هذا جعل مهمة الدفاع والأمن ليست حكرًا على الدولة القومية فقط بسبب بروز فواعل جديدة غير دولاتية تأثر في السياسة العالمية وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر، أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الأثنية، إذ تعجز الدولة عن التحكم بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرتها واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر. والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجية إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، من خلال اعتمادها على الجماعات شبه العسكرية، والعصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال ارهابية، الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة القومية ذاتها ، كذلك أدى بروز مؤسسات أمنية ذات مجال حركة عالمي أبرزها حلف الناتو الذي أصبح مؤسسة أمنية ذات صبغة عالمية، ففي قمة الحلف الخمسينية التي عقدت في واشنطن في ابريل سنة ١٩٩٩ أقر قادة دول الحلف بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية مفهوما استراتيجيا معدلا يتيح لقوات الناتو الحق في العمل

في أي مكان في العالم في ظل ما أسماه رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير العولمة الأمنية بخلاف ما أقرته الفقرة الخامسة من ميثاق الحلف عام ١٩٤٩ المتعلقة بتقييد التحرك داخل نطاق منطقة اليورو – أطلنطي، وصار للحلف أن يتحرك دون تقويض من الأمم المتحدة [٨]. هذا الموضوع أدى إلى إمكانية التدخل في أي دولة دون مراعاة للسيادة ، وهذا ما واجهه العراق بعد عام ٢٠١٤ بحجة مكافحة الإرهاباذ لم تكن السيادة العراقية بعيدة عن تحديات مواجهة التهديدات الأمنية غير المتماثلة للجماعات الإرهابية.

إن تصور الجغرافية السياسية والجيوبولتك الذي عينه على الحدود يرتكز على ما في داخل الحدود من تفاعلات معقدة لجذب الاطراف بعد السيطرة على الحدود، والانطلاقة في الوقت نفسه إلى الخارج للنسيج علاقات دولية لابد منها ولاسيماعلاقات الدولة الخارجية مع الدول التي تعد من الركائز المهمة في بناء الدولة ونشاطاتها الاقتصادية منطلقة من المكان وما يحتويه من امكانيات طبيعية وبشرية، وتفاعلها معاً والذي على أساسهِ تتعدد أهداف الحكومات المتعاقبة خططها المستقبلية وبناء جيبولوتكياتها. وفي مقدمتها بناء علاقات حسن جوار مع جميع الدول المحيطة بالعراق وفق اتفاقيات موثقة من قبل الأمم المتحدة تحقق التعامل بالمثل، وتهدف إلى حرمة محدودة ولا تسمح للعناصر المخربة دخول أراضيها وإدخالها للعراق، أو بناء معسكرات تدريب للمخربين وتحت أسماء متعددة وتهيئة الطرق لهم بعبور الحدود وتسليحهم عندها وجوب أن يكون الرد العراقي بالمثل من أجل إتباع سياسة الردع وهذه العلاقات مقتصرةعلى الطرفين، ولذلك كان إعتماد حسن الجوار يجنب العراق من تهديدات قادمة من الحدود، وعليه يفرض الجيوبولتك العراقي باستخدام كل عناصر التفاوض والحوار والتفاهم قبل استخدام القوة في إرغام، أو كسب ود بعض الدول التي تسيئ بسياساتها للعراق والتي ستتعامل معها

بغض النظر عن الضرر الذي يصيب العراق من قبلهم ، ولأن الحدود السياسية تودي جملة من الوظائف لابد من تفعيلها وبتركيز عالٍ يحفظ هيبة الدول ويحسناقتصادها، ويزيد قيمتها في موازين الدول اذا ما أحصينا المشكلات المركزية الحدودية وتعرض أمن المواطن والمجتمع للإعتداءات الخارجية ورفع وطنية المجتمع[٩]

شهدت سنة ٢٠٠٨ توقيع كل من " إتفاقية الإطار الأستراتيجي لعلاقات صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، و إتفاقية إنسحاب قوات الاحتلال من العراق، وتنظيم نشاطها خلال وجودها المؤقت فيه، فبالنسبة للاتفاقية الأولى: والمتعلقة بالإطار الاستراتيجي لعلاقات الصداقة والتعاون تحدث القسم الثالث من الاتفاقية على مسألة التعاون الدفاعي والأمني، وأهميته في تعزيز الأمن والاستقرار العراق وتعزيز قدرتها على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، أما الاتفاقية الثانية: والتي يسميها بعض الباحثين بالاتفاقية الأمنية والمرتبطة بانسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق فقد قامت بتحديد تأريخ نهائي للوجود الأمريكي في العراق، والذي أنتهى ديسمبر عام ٢٠١١، كما حددت هذه الإتفاقية طبيعة مهمة القوات الأمريكية في العراق في هذه المرحلة وسندها القانوني، وأحكاماً تتعلق بأصول العراق وأمواله في الخارج وفي الولايات المتحدة، فضلاً عن ما سبق تضمنت الاتفاقية نقاط عدة مرتبطة بالتعاون الأمني بين الدولتين، كتقديم الولايات المتحدة المساعدة المؤقتة للعراق من خلال التعاون في القيام بعملياتٍ ضد تنظيم القاعدة، والمجموعات الإرهابية الأخرى، والجماعات الخارجة عن القانون، وبقايا النظام السابق، وإنشاء لجنة مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية. "JMOCC، فضلاً عن أنالولايات المتحدة الأمريكية، وقعت العراق على إتفاقية تعاون أمني مع تركيا بعد زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى بغداد في ١٠ يونيو عام ٢٠٠٨، والتي تمخض عنها تأسيس مجلس أعلى للتعاون الأمني الاستراتيجي

بين البلدين، في المجال الأمني تضمنت الاتفاقية على إحترام أمن أراضي كل من البلدين للآخر ودعم جهودهما المشتركة لمنع تنقل الإرهابيين والأسلحة غير الشرعية من وإلى العراق، والتأكيد على أهمية تقوية التعاون بينهما للسيطرة على الحدود المشتركة [١٠].إن تحديات الجيوبولتك العراقي في السيطرة على الحدود تعود إلى الإدارة الواعية المبدعة في الإبتكار وإستثمار موارد كثيرة كانت، أم قليلة وفق خطط استراتيجية وتكتيكية مقرونة بالقوة مع موقف عدم التهاون[١١].

ومما تقدم، تحول العراق الى قاعدة امريكية ومنطلقاً لأي هجوم، وعدم تكافؤ بين القوى المتعاقدة بين القوى الكبرى في النظام الدولي ودولة ناقصة السيادة، وعدم حصول إجماع وطني عليها، وبقاء علاقات العراق الدولية محكومة بالضواغط الأمريكية . وبناءً على ذلك الوجود الأمريكي في العراق أنتهى باتفاقيتين هما: الأولى: إتفاقية وضع القوات التي تنظم الحماية القانونية الأفراد الجيش الأمريكي والأبنية التي يشغلها، والثانية: إتفاقية الإطار الاستراتيجي للتعاون في مجالات واسعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق التي لم تتناولها الاتفاقية الأولى بما في ذلك الدور الأمريكي في الدفاع عن العراق ضد التهديدات الداخلية والخارجية ودعم المصالحة السياسية ، ما عدا ذلك استرداد السيادة المفقودة في العراق من وجهة النظر العراقية الرسمية آنذاك، إلاّأن واقع الحال كان يشير آنذاك الى إن السيادة مفقودة؛ نتيجة ما شهده العراق من عمليات إرهابية وإنتحارية و التي أنتهت باحتلال تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من الأراضي العراقية، وتكوين دولتهم الارهابية المزعومة عام ٢٠١٤، ما دعا بالحكومة العراقية آنذاك الطلب من القوى الدولية المساعدة في تحرير الأراضي العراقية، فتشكل التحالف الدولي الثاني بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وبعد التحرير الذي ساهمت به الاجهزة الأمنية الداخلية و الدعم الخارجي، اتجهت القوى السياسية العراقية بالضغط على الحكومة

العراقية لإنهاء الوجود العسكري الذي اتخذ من مواقع عراقية عدة معسكرات له على الرغم من الحاجة العراقية للخبرة والدعم العسكري لمكافحة الإرهابالذي بدأ باتجاه استعادة نشاطه ومعاودة هجماته الإرهابية على القوات الأمنية العراقية، وتمسك الولايات المتحدة الامريكية بالتواجد على الأراضي العراقية تعود أهميته المستمرة في المدرك الاستراتيجي الامريكي للأسباب الآتية [١٢]:

١- دور العراق في سوق الطاقة العالمية: العراق لا يزال بعد سادس أكبر منتج للنفط في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط في أوبك، وأي انقطاع لامدادته له تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي .

٢- تنامي واستمرار تهديد تنظيم التنظيمات الارهابية رغم هزيمة (داعش) الارهابي، إلا أن هناك بؤراً نائمة لا تزال نشطة، بدليل قيام فلول التنظيم بشن هجمات إرهابية متفرقة، سواء على الوحدات الأمنية، أم على المواطنين لإثارة حالة من الخوف والاضطراب. ووفقاً لوزارة الدفاع الأمريكية من التنظيم أكثر من (٤٠٠) هجوما في الربع الأول من عام ٢٠٢٠ وفقاً لتقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بعنوان: العلاقات الأمريكية العراقية: شراكة صحية لا غنى عنها في ظل اوضاع العراق الهشة، والتي قد تسهم في عودة ظهوره.

اما بالنسبة لتركيا فهي تحاول الوصول الى مرتبة القائد الإقليمي، الأمر الذي حذا بها أي تركيا الى التنافس والتدخل في العراق عبر التدخلات السياسية لدعم أجندة الأطراف السياسية العراقية، والتدخلات العسكرية، وعملية الانتشار العسكري التركي في العراق هو لإحياء العمق الاستراتيجي التركي، واستمرارية التدخلات العسكرية والسياسية، هي ليست للسيطرة على أنشطة حزب العمال الكردستاني فقط، بل تنتظر تركيا عام ٢٠٢٣ لانتهاء

اتفاقية لوزان وحلم القيادة التركية بإعادة المحافظات التابعة المنسلخة منها كركوك، والموصل إلى الحضن التركي، فالأسلوب العسكري التركي المتبع في الداخل العراقي هو قبض الأرض، والاندفاع باتجاه هدف رئيس هو السيطرة والتوسع . ولا يتوقف الأمر عند التواجد المباشر العسكري التركي في العمق العراقي بل نجد قضية المياه قضية سيادية؛ كون العراق يقع ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة، وتذبذب معدلات سقوط الامطار من محافظة لأخرى، فضلاً عن وقوع منابع نهري دجلة والفرات في دول لديها أطماع توسعية داخل العراق، واستخدام المياه كورقة ضغط تساومية في ظل ضعف الدولة للدفاع عن السيادة المفقودة . إذ أن تركيا بعدها الدولة التي تتدفق من أراضيها المياه، تقر لنفسها السيادة المطلقة على نهري دجلة والفرات، وترفض ادعاء جيرانها بشأن الحق في المياه، مدعية أنه مثلما الموارد النفطية لأي بلدٍ من حق ذلك البلد، فأن موارد المياه التي تنبع منها هي ملكها، في حين يرى العراق، أن نظام الأنهار العابرة للحدود ينطبق على نهري دجلة والفرات وليس حق خاص لبلد المنبع [١٣]. تأثر العراق بسبب التهديدات الأمنية بان تنعكس على جغرافيته و سيادته، إذ عمدت بعض الدول و الجماعات الى استغلال هذا الارباك الأمني في ان توجد موطئ قدم جيوبولتيكي في العراق أي ان انعكاس التهديدات اللامتماثلة على الأمن العراقي جاءت باتجاهين،إما من خلال إستغلال الضعف الأمني، و هذا سمح للجماعات الإرهابية بالتوغل بالداخل العراقي و احداث الفوضى،أو من خلال محاربة الإرهابو توظيفه في التواجد العسكري المباشر على الأراضي العراقية.

المطلب الثاني:- الردع و مواجهة التهديدات اللامتماثلة في العراق :-

يُنظر إلى الردع كمركب من مركبات العقيدة الأمنية للدول، وهو يهدف في حده الأدنى إلى المحافظة على الوضع الاستراتيجي القائم وعدم تحوله إلى بيئة معادية تستلزم

تفعيل القوة العسكرية، بينما يصل في حده الأعلى إلى فرض الإرادة السياسية على الخصم من دون حروب. ومن هنا، يتأتى تفسير مدى تمسك العقيدة الأمنية بمبدأ الردع، كمكوّن أساس لمواجهة التهديدات اللامتماثلة ، و عن علاقته بالردع، فقد ارتبط مفهوم الأمن القومي ومنذ البداية بالقدرات والإمكانات العسكرية التي تحقق الردع، ومنثمّ الأمن، اول من وضع تعريفا للأمن القومي هو "والتر ليبمان" إذ يقول أن الأمة تبقى في وضعآمن إلى الحدّ الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه ، يتضح من خلال هذا التعريف أن الأمن يعني استخدام القوة العسكرية في الحفاظ عن القيم الأساسية للدولة: كالاستقلال، والسيادة، والمصلحة القومية في حالة نشوب الحرب، فضلاً عن ذلكهو يشكل محوراً أساسياً للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة من الدول، فالسياسة الخارجية باعتبارها السلوك الخارجي للدول يكون الأمن القومي أحد أهم مرتكزاتها الرئيسة وذلك لحماية الدولة من التهديدات والأطماع الخارجية التي تواجهها [١٤] .صحيح هذا المفهوم الواضح للأمن يحدد ما المطلوب تحقيقه وماهية الأهداف الواجب حمايتها باستخدام الردع المباشر او غير المباشر، لكن مثلت التهديدات غير المباشرة منطقة رمادية في العلاقة بين الردع والأمن، ويقصد بالمناطق الرمادية "التفاعلات التنافسية بين وداخل الفواعل من الدول ومن غير الدول، والتي تقع في منطقة وسط بين ثنائية الحرب والسلام، وتتسم بوجود غموض حول طبيعة الصراع، والأطراف المنخرطة فيه، فضلاً عن عدم اليقين حيال السياسة المناسبة التي يجب اتباعها"، كما أن هذه النوعية من الصراعات تجافي الثنائية التقليدية المتعلقة ب نحن /هم، أو العدو / الصديق. وتعرفها بعض الأدبيات الأخرى على أنها " اتباع التكتيكات التي تهدف إلى تغيير الأمر الواقع دون اللجوء إلى خيار الحرب". وقد شرعت اليابان

في استخدام هذا المفهوم في استراتيجيتها العسكرية بدءاً من عام ٢٠١٠، وعدّته يشير إلى "الحوادث المسلحة التي لا تصل إلى مستوى الحرب الشاملة ".وفي إطار هذه المناطق، تراجعت الفروق بين التطبيقات التكنولوجية المدنية والأسلحة، فقد تمكنت الفواعل المسلحة والتنظيمات الإرهابية، من الاستفادة من تطور التكنولوجيا المدنية غير العسكرية ،وإعادة تطويعها في شن هجمات، مثل توظيف الإنترنت في شن الحروب المعلوماتية، أو استخدام الطائرات المدنية في شن هجمات مثل هجمات ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ؛ إذ باتت هذه الكيانات تعتمد على التطبيقات التكنولوجية كأسلحة ضد الدول من دون الحاجة للإستثمار في إجراء أبحاث لتطوير أسلحة جديدة [١٥].

بالمثل، تلاشت الحدود بين ما يعد أرض معركة وما لا يعد أرض معركة، إذ أصبحت كل من البورصة، ومعامل الأبحاث، ووسائل الإعلام، والمراكز الاقتصادية، والدينية، والفضاء الإلكتروني بمنزلة ساحات معارك لا تقل أهمية عن ميادين القتال، وجعل ذلك من المتعاملين بأسواق المال، والعلماء، والصحفيين، وأصحاب البنوك، ومديري الشركات، ورجال الدين، وأصحاب التخصصات الفنية المختلفة، والأفراد بصفة عامة بمنزلة مقاتلين يمكن توظيفهم ضد الدول في حالة إستقطابهم من جانب التنظيمات الإرهابية والفاعلين المسلحين من غير الدول [١٦].هذه الإشكالية تجعل وظيفة الردع تواجه تحدي في تحديد من المراد ردعه و كيف يردع و ما هي الوسائل التي يجب استخدامها للردع.

تأسس الردع الأمني في العراق من خلال واضعو السياسة الأمنية لفهم وتقدير سلوك التهديد، مستندة إلى الافتراض القائم على أن السمة الأساسية لتحرك الخصم ليست إلاّ عبارة عن استجابة منه للفرص والقيود التي توفرها البيئة الاستراتيجية المحيطة به، وكيفية رؤيته لها، فضلاً عن توفر عاملي التحفيز والقدرة لديه. وعليه ، كرد على ذلك، فإن وظيفة السلوك الأمني والسياسي، هي في إبقاء القيود قائمة وتعزيزها منعاً لشن حرب،

أو أعمال عدائية ضدها، فضلاً عن إبعاد الفرص عن متناول أيدي أعدائها. وهذا المطلب يتحقق من خلال قدرة الردع الذي يوجده العراق ضد التهديد، وهو ما يجسد للخصم عدم قدرته على إلحاق الضرر بالأمن الوطني العراقي «الردع بالمنع»، أو أن ما سيقوم به لن يجلب له منفعة، وإنما عوائد تزيد في الضرر والخسائر التي ستلحق به.

ففي التهديدات اللامتماثلة غير النمطية يكون الهدف هو انهيار الطرف المستهدف داخلياً بدلاً من تدميره جسدياً، ويشمل ذلك استهداف أشياء مثل دعم السكان للأيمان بثقافة العدو، بما يشمل جميع الأفراد من القادة والشعوب. هذا الاستهداف يؤثر على الناس ويجعلهم يضغطون على القادة للتأثير على قراراتهم. كما أن أحد أهم خصائص حرب هذا الجيل أن يكون الناس هم الأكثر تضررا من انعدام الأمن، وكما هو معروف فإن الطريقة الأسرع والأكثر كفاءة لإحداث انعدام الأمن يكون من خلال الإرهاب، ولهذا أصبح الإرهابأحدى الوسائل المفضلة لشن الحروب في جيل الحروب اللامتماثلة غير النمطية بعيدا عن إطار عسكري شامل [١٧]. بمعنى ان الردع هنا سوف يفقد اهم ميزه لديه و هي الردع بالمنع.

بعد التأكد من أن الردع يعد وثيق الصلة في كل أشكال المواجهة سواءً في الحروب التقليدية أو حروب السيطرة والتحكم الإلكتروني، أو التهديدات اللامتماثلة. فإن مستقبل فاعلية الردع في ظل تعاظم وتيرة التهديدات اللامتماثلة ستكون أكثر صعوبة، ومن هنا فإن الإستقراءات المستقبلية تتحدد في تغيير مفهوم الردع تبعاً لطبيعة اللاتماثل في التهديد أن مستقبل الردع في ظل التهديدات اللامتماثلة سيتحدد بجملةٍ من الأمور، وفي مقدمتها نقاط ضعف الدول، وتشمل مكامن الخلل في قدرات الدول، ومن ثم فإن الدول الضعيفة التي لا تمتلك القدرات أمام التهديدات اللامتماثلة فستكون أكثر عرضة للمخاطر، كما أن هذه الدول تتأثر بصورة مباشرة بأية متغيرات إقليمية أو دولية، كونها لا تستطيع حماية

بيئتها الأمنية داخلياً ولا مصالحها الخارجية.فضلاً عن ذلك فإن الردع في التهديدات اللامتماثلة يتطلب تقييم مصدر الخطر وطبيعته، لأنه يرتبط بطبيعة القدرات التي يمتلكها مصدر الخطر، وتقييم القدرات الوطنية وقدرات الحلفاء أيضاً، إذ تسهم التحالفات في إداء دور كبير في ردع التهديدات اللامتماثلة، وفكرة التحالف هنا لا تعتمد على زيادة مستوى القوة بالدرجة الأساس وإنما زيادة مستوى التأثير والانتشار وتعزيز القدرة على سرعة الاستجابة لردع التهديدات اللامتماثلة. اتبع حلف "الناتو" مجموعة سياسات متعددة من أجل مواجهة التهديدات اللامتماثلة، ففي اجتماع للحلف في ديسمبر عام ٢٠١٥ تبنى "الناتو" استراتيجية متنوعة الاتجاهات لمواجهة التهديدات اللامتماثلة مثل تبادل المعلومات وأنظمة الإنذار المبكر لاستشعار التهديدات، فضلاً عن العمل على تحديد نقاط الضعف التي تمثل حالة جذب لشن التهديد. فالخطر القادم من تحالف دولي يأخذ الوزن الأكبر من إذ الخطورة، والخطر القادم من دولة مجاورة يأخذ وزنا أقل، والخطر القادم من منظمات داخلية أو خارجية يأخذ النسبة الأصغر بين الجميع، فمن غير المنطقي إعطاء الوزن نفسه لطبيعة مصدر الخطر ونوعيته [١٨] .

عمد العراق الى الاعتماد على أسلوب الاستنفار الاستخباراتي من اجل معرفة نوايا العدو لاستباق التهديد ومنعه قبل حدوثة و يستند هذا المدخل بصورة أساسية إلى قدرة أجهزة الإستخبارات على تقويض المؤامرات الإرهابية في مرحلة ما قبل الهجوم أي ردعها، ولاسيمامع ما تشمله هذه المرحلة من بعض الأنشطة التي قد تنبه هذه الأجهزة، وذلك من قبيل تزايد التواصل بين العناصر الإرهابية، واحتمالية إقامة تدريبات عسكرية مشتركة، وإجراء تحويلات مالية، أو حتى الرقابة التي تقوم بها بعض العناصر للمواقع المستهدفة، والتي قد تثير هواجس الأجهزة الأمنية والاستخباراتية، وثمة اتجاه يتبناه عدد من الخبراء الغربيين من طراز دنيس بلير، وبريان جنكينز، وجورج فريدمان، يؤكد على أهمية الإختراق

الإستخباراتي للتنظيمات الإرهابية عبر خلق جواسيس، وزرع عملاء، ومخبرين داخل هذه التنظيمات، فمن خلال هذه الآلية يمكن لأجهزة الإستخبارات الولوج إلى نوايا العدو، لتحديد أولئك الذين يرغبون في تنفيذ هجمات إرهابية، وتتبع شبكة الإتصال الخاصة بهم، وعلى الرغم من الصعوبات التي تنطوي عليها آلية الاختراق الاستخباراتي، فقد كشفت بعض التجارب حتى ولو كانت على مستوى تنظيمات محدودة عن فاعلية هذه الآلية، ومنها على سبيل المثال مؤامرة تفجير قاعدة فورت ديكس العسكرية بولاية نيوجيرسي الأمريكية، فالمجموعة التي كانت تنوي تنفيذ العملية تم إلقاء القبض عليها في مايو عام ٢٠٠٧ بعد أن تمكنت المباحث الفيدرالية من زرع عميلين لها داخل المجموعة، تكفلا بمراقبة المجموعة ونقل معلومات عنها لمدة (١٥) شهرًا، تكرر هذا الأنموذج أيضًا في حالة المغربي "محمد أمين الخليفي" الذي أُلقي عليه القبض في فبراير عام٢٠١٢ على خلفية تخطيطه لتنفيذ هجوم إنتحاري ضد مبنى الكابيتول الأمريكي، وذلك بعد أن تواصل مع أشخاص كانوا في حقيقة الأمر عملاء سريين للمباحث الفيدرالية– لدعمه في العملية [١٩].

إن احد أهم متطلبات ردع التهديدات اللامتماثلة في العراق هو القدرة على إدراك التهديد و تقييمه بصورة صحيحة، ويعد ادراك التهديد من المعايير المهمة التي يتم على أساسها قياس تأثير نشاطات معينة لطرفٍ ما على المصالح الاستراتيجية للطرف الآخر، ويمكن لهذهِ التهديدات أن تصدر عن طرف يمثل مجموعة أفراد، أو عن دولة، وبما يؤثر سلباً على المصالح العليا للمجتمع سواء في الزمن الحاضر، أو المستقبل، والتهديد بشكل عام يمكن تعريفه على أنه " كل سلوك ينذر بوقوع الخطر على مصالح أطراف مثل الفرد، المجتمع والنظام السياسي، وليس بالضرورة لهذا التهديد أن يتبناه طرف ما، أو أطراف متعددة بل يمكن لهذا التهديد أن يتكون رويداً نتيجة لحالة التغيير المستمر في النظام

المجتمعي بكافة أبعاده[٢٠]. إن استراتيجية الأمن الوطني في سعيها لبلوغ درجة الشمولية في إتخاذها الأساس لبناء الوطن يفترض بها أن تركن الى التفكير الإستباقي، لأدراك مصادر التهديد المتوقعة التي قد تثقل على الاستراتيجية قابليتها في التحقق في حال لم تولي مسألة التوقع لما قد يكون وليس لما هو كائن فقط الأهمية التي تستحق، وعلى هذا الأساس ينبغي لاستراتيجية الأمن الوطني أن تأخذ بنظر الإعتبار دراسة العديد من الظواهر والتطورات عند الشروع ببناء هذه الاستراتيجية بهدف توقع المسارات المحتملة لها من جهة، ولتخصيص المصادر اللازمة واعتماد الآليات الكفيلة بالتعامل معها بإيجابيةٍ من جهةٍ أخرى، دون أن يؤثر هذا على تحقيق الغايات المدرجة على جدول أعمال الاستراتيجية. وأن يجعل ردع الهجمات الإرهابية البسيطة أكثر تعقيدًا، أن التنظيمات والعناصر الإرهابية لديها قدرة على إبتكار آليات وأدوات جديدة لتنفيذ هجماتها، فالأمر لم يعد يتطلب بالضرورة أسلحة متطورة ومعقدة، ولكن أصبحت كافة الأدوات قابلة للتوظيف الإرهابي.

إن إحدى إشكاليات تحقيق الردع في العراق لمواجهة التهديد يتمثل في [٢١]:-

١. عدم وجود قوات قادرة على الردع والدفاع عن حدود العراق؛ بسبب افتقارها إلى ردع من مقومات القوة المادية، والعسكرية، واللوجستية؛ فالقوات البرية عبارة عن قواتمشاة خفيفة تتفاوت قدراتها العسكرية والتدريبية بشكلٍ كبير.
٢. عدم تكامل القدرات العسكرية للقوة الجوية لتقديم الدعم والإسناد الجوي الكامل والكافي للقوات البرية؛ ومن ذلك الاستطلاع الجوي والتصاوير الجوية والإسناد الجوي القريب. وهو ما جعل الحاجة ملحة لوجود قوات التحالف الدولي لتقديم الدعم الإستخباري واللوجستي، وتقديم الإسناد الجوي خلال مرحلة محاربة تنظيم (داعش) الإرهابي.

٣. تعد القوات البحرية العراقية قوات نهرية بسيطة، تملك زوارق حربية بسيطة جداً، ولا تشكل قواتها ما يشبه قوات خفر السواحل .

٤. ضعف الجانب الاستخباراتي في بداية إنشاء الأجهزة الأمنية كان إحدى الأسباب الرئيسة وراء التدهور الأمني في العراق، ولم تتمكن منظومة الإستخبارات العسكرية، أو وكالات الإستخبارات الأمنية من مجاراة مستوى التهديدات المحتملة، وتوقع هجمات في المستقبل، بما في ذلك حجم العمليات المتوقعة، وكيفية مواجهتها وإجهاضها.

فلا يمكن أن نتصور أن تقوم الإستخبارات بدور علمي حقيقي وتؤدي ما عليها من ردع التهديد بلا خطة استراتيجية مرسومة وواضحة للعمل الإستخباري ذاته، وفي مجال الشق الأول، فلابد من أن يكون مركز التخطيط الاستراتيجي في مقر إدارة المجتمع الاستخباري،أو الهيئة الوطنية للإستخبارات لتكون جامعة لكل تصورات ومهام الأجهزة الإستخبارية، وتحدد الأهداف والمسارات ضمن خطة زمنية تتضمن جميع مجالات تطوير الجهد الاستخباري حسب الإمكانيات والأولويات الأمنية، والمجتمعية، والسياسية، والتهديدات، والمخاطر. وتحدد الإستخبارات الرؤية العامة لنظرية الأمن الوطني من خلال معطيات الجهد الاستخباري إذ تنظم استراتيجية الأمن الوطني وبناء المنظومة الأمنية والعسكرية ،اي ان الإستخبارات تعطي الاولويات والتهديدات والمخاطر لتتمكن منظومة الأمن في البلد من وضع استراتيجية امنية شاملة ضمن مراحل زمنية وتعود أيضا لتجعل الإستخبارات إحدى المؤسسات الفاعلة ضمن المنظومة لتنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، وفي المسار الثاني يجب أن تعي الاجهزة الإستخبارية حقيقة دورها في التخطيط الاستراتيجي للبلاد لتمكين الحكومة في إعداد خططها الاستراتيجية العامة، فاستراتيجية البلاد العامة والخطط التنموية المفقودة في العراق تتمثل في التخطيط في مجالات تحقيق

الأمن السياسي، وإرساء قواعد الحكم، وخطة تحقيق الأمن الاقتصادي بكل مفاصله، وخطة التنمية العامة والخطط التربوية، وكلها ترسم من خلال فهم عميق للواقع، والفرص، والمخاطر، والإمكانيات من أجل بناء ردع فاعل أمام التهديدات الجديدة [٢٢].

ونلخص من ذلك إلى وضع قاعدة عامة مؤداها أن استراتيجية الأمن القومي العراقي يجب أن تتضمن جميع المبادئ الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والأمنية لوضع القواعد العامة، والنظم، والخطط، والوسائل التي تأخذ بها القيادة للتأمين الدولي من التهديد الخارجي لأمنها الداخلي والخارجي . فالأهداف الاستراتيجية للأمن القومي العراقي يجب أن ترتكز على ضمان الاستقرار باحتواء التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي تشمل الجوانب الفكرية، والاقتصادية والسياسية ذات الصلة بالإرهاب، وقطع الإمدادات الخارجية عنها فالتخطيط الدقيق للأمن القومي يجب أن لا يهمل دور المواطن في دعم الخطط التي ستوفر المناعة له مما يجعله قادراً على التصدي للتحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ، مع مراعاة الإنسجام بين أهداف الأمن القومي الداخلي، وحقوق الإنسان، والانسجام الاجتماعي، والاستقرار السياسي، وتوسيع قاعدة الاتفاق على الرأي بوسائل الديمقراطية هدفها المصلحة الوطنية العليا، مما سيعزز قدرة الشعب على التماسك أمام الضغوط النفسية والمادية التي تمارسها أطراف أخرى ، لذلك فأن الأمن القومي العراقي الداخلي مرتبط بالخارج ويجب الانتباه إلى ضرورة إيجاد بيئة إقليمية ملائمة معتمدين الصيغ السليمة كالحوار، والاقناع، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية بكافة أشكاله المباشرة وغير المباشرة [٢٣]. و يوضح الشكل الآتي حجم الضغوط الديموغرافية التي يواجهها العراق منذ العام ٢٠١٦ الى العام ٢٠٢٣، يعد مؤشر الضغوط الديموغرافية الضغوط الواقعة على الدولة ناجمة عن السكان أنفسهم، أو البيئة المحيطة بهم. على سبيل المثال، يُقيس المؤشر الضغوط السكانية المتعلقة بإمدادات الغذاء، والحصول على

المياه الصالحة للشرب، وغيرها من الموارد التي تدعم الحياة، أو الصحة، مثل إنتشار الأمراض والأوبئة. وكلما أرتفعت قيمة المؤشر، زادت الضغوط الديموغرافية في الدولة.

شكل (١) حجم الضغوط الديموغرافية التي يواجهها العراق منذ العام ٢٠١٦ الى العام ٢٠٢٣.

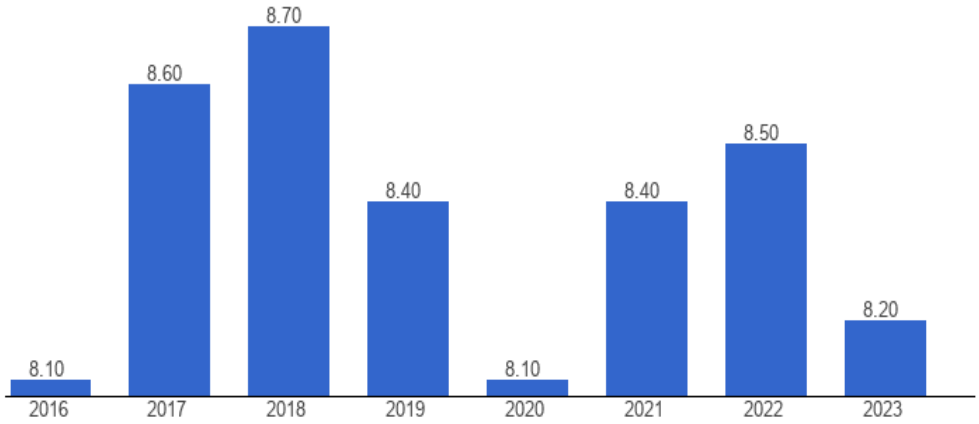

Source :Iraq: Demographic pressures index: https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/demographic_pressures_index/

و يواجهُ العراق جملة من التحديات والتهديدات، بعضها موجود على أرض الحاضر، والأخطر منها كامن في المستقبل على اعتبار أن تحديات الحاضر أن لم يتم معالجتها بشكلٍ صحيح لا بد وأن تتطور بمرور الزمن لتتحول الى خطر يهدد الفرد والدولة على حدٍ سواءٍ.

و التحديات بشكل عام تنعكس على مختلف الصعد سياسية، والاقتصادية، والاجتماعية – والفكرية فضلاً عن التحديات الأمنية، والعسكرية، وهي لا تبرز بشكل كامل لحظة ظهورها، وانما تبدء بوادرها بالظهور تدريجياً لتكتمل صورتها بمرور الوقت،

وغالباً ما ينظر الى التحدي في البداية على أنه خطر ذو مرتبة ضعيفة الا أنه يتحول الى خطر عالي الشأن عندما يبلغ مرحلة النضج بشكلٍ أكبر، وإهمال عملية معالجته في البداية يؤدي الى تحمل كلف إقتصادية، وربما سياسية أيضاً عندما يراد التعامل معه مستقبلاً بعد بلوغه مرحلة النضج، هذه التحديات التي تأخذ أنماط و أشكال متعددة لكن نتيجتها النهائية أنها تنعكس بالسلب على الأمن الوطني العراقي، مستغلةً الكثير من التطورات الجيوبوليتكية والتكنلوجية من أجل احداث التأثير.

الخاتمة:-

يبقى الأمن بكل مستوياته الغاية النهائية لتحقيقه و فرض الإستقرار، و لذلك فان أي تهديد لهذا الأمن يمثل حالة من الإرباك و الفوضى ، لقد واجه العراق بعد العام ٢٠١٤ تهديدات متعددة و مختلفة من إذالأنماط، و الفواعل، و النطاقات، و أن هذه التهديدات تركت انعكاساً على الواقع الأمني العراقي، إن ما مارسه تنظيم داعش بعد العام ٢٠١٤ من توظيف للجغرافية و إعادة رسمها بطريقة جيوبولتيكية جديدة في العراق كانت إحدىإنعكاسات هذه التهديدات، فقد استطاع هذا التنظيم من السيطرة على رقعةٍ جغرافيةٍ كبيرة داخل الأراضي العراقي، و هذا الأمر عدّإنتهاك واضح للسيادة العراقيةإذ أصبحت جزء من الأراضي العراقية خارج نطاق سيطرته، فضلاً عن أن خوض الحرب ضد الإرهاب ، و مواجهة تنظيم داعش استدعى التدخل الدولي، و الذي حاول الأستفادة من هذا الوضع للتدخل في الشأن العراقي.

لذا فإن مواجهة هذه التهديدات تستوجبُ بناء منظومة ردع فاعلة تكون ركيزة أساسية في هذه المواجهة، فالجماعات الإرهابية تستخدم أساليب من الصعوبة ردعها اما لأسبابآيديولوجية، أو لأسبابتتعلق بالآلية التي يفرض بها التهديد، في ظل هذا الإختلاف فإن الردع التقليدي لم يعد قادراً على المواجهة، و أن إتباع اليات ردع جديدة تبقى حاجة ملحة و ضرورية للحدِ من هذه التهديدات.

الهوامش

*- بحث مستل من رسالة ماجستير في العلوم العسكرية.

١يونس مؤيد يونس و هالة علي الطيب ، مستقبل السيادة العراقية بينالمنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٠٥

(٢) سيث ج. جونز واخرون ، دحر تنظيم الدولة الاسلامية ، منشورات مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٧، ص ١٨.

*(٣)-يقصد بها ان تخوض الجماعات المسلحة حروب بتكتيكات متعددة و رغم صغر حجم هذه الجماعات الا انها قادرة على ازعاج العدو رغم كبر حجم قوته، فهي جماعات صغيرة جدًا، وموجودة في كل مكان، وخفيفة الحركة بإذ لا يمكن التعامل معها. و اول من تطرق لهذا المفهوم روبرت تابر في كتابه (حرب البراغيث: الدراسة الكلاسيكية لحرب العصابات) عام ١٩٦٥ ثورة في الفكر العسكري التقليدي والتي أثرت بشكل كبير على الطريقة التي يتم بها خوض الصراعات المسلحة منذ نشر الكتاب لأول مرة في عام ١٩٦٥. لمزيد من التفاصيل انظر:-

Bard E. O'Neil, In Memory Of An Old Fashioned American,
https://ia802208.us.archive.org/1/items/war-of-the-flea_202203/War%20of%20the%20Flea.pdf

(٤) سيث ج. جونز واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨- ٢٠.

(٥) ادريس عطية بن الطيب ، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة : التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ،المجلة العربية للدراسات الأمنية الجديدة، المجلد (٣٦)، العدد (١) ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ٣ ، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٢١-٢٥.

٦شادي عبد الوهاب ، الإرهابالفردي التعريف.. الأنماط.. الخصائص الأساسية ، ملحق "مفاهيم المستقبل" ، مجلة "اتجاهات الأحداث" في العدد (١٨)، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٦، ص ٢.

(٧) ادريس عطية بن الطيب ، الحاجة العالمية مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٥.

٨ نوال بلحربي، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية؟ مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (٧)، العدد (١)، جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ٢٠٢٢، ص ١١٧٢.

٩ عبد العباس فضيخ دغبوش، حدود جمهورية العراق(الجيوبولتك المفقود)، مجلة الباحث، المجلد (٤٢) العدد (١)، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠٢٣، ص ٤٠٢-٤٠٣.

١٠ شنين مصعب، التعاون الأمني الدولي و السيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٤)العدد (٢)، المركز الجامعي لأفلو، الجزائر، ٢٠٢١،ص ٣٣٨.

١١ عبد العباس فضيخ دغبوش، حدود جمهورية العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠٢-٤٠٣.

١٢يونس مؤيد يونس و هالة علي الطيب، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦

١٣يونس مؤيد يونس و هالة علي الطيب، المصدر السابق نفسه ، ص ١١٠.

١٤ نقلا عن: جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٢٠.

(١٥) شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس ، اساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية ، سلسلة كتب المستقبل ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، ٢٠١٩ ، ص ٤٧.

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٤٧.

(١٧) غادة محمد عامر ، تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية) ، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية ، ، المجلد (٢) ، العدد (٨) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠،ص٣٦-٤٢.

١٨ ()بهاء السعبري، التهديدات اللامتماثلة: دراسة في تحولات استراتيجيات الردع التقليدية، دراسات، مركز ستراتيجيكس للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٢٣، ص ٥.

(١٩) محمد بسيوني، تقويض دورة الهجوم الإرهابي.. المداخل والتحديات، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة ٢٢٧-٧-٢٠٢٣ https://2u.pw/Znch82P

(٢٠)Raymond Cohen, threat perception in international crisis, (Wisconsin university press, U.S.A, 1979, p 9.

٢١عثمان رياض، تحديات مؤسسات الأمن و الدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية، مجلة رؤية تركية، المجلد ١٠، العدد ١ ، مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، انقرة، ٢٠٢١، ص ١٤٢

٢٢اوميد رفيق فتاح، تاثير الإستخبارات في الحرب ضد الإرهابفي العراق، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية، العدد (١)، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، حزيران ٢٠١٨، ص ٢٩.

٢٣ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٣)، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٣، ص ٧٩.

المصادر :-

1- Raymond Cohen, threat perception in international crisis, (Wisconsin university press, U.S.A, 1979.

2- Iraq: Demographic pressures index: https://www.theglobaleconomy.com/Iraq/demographic_pressures_index/

٣- ابتسام حاتم علوان، دينا محمد جبر، الاستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ (رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السياسية والدولية، العدد (٢٣)، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٣.

٤- ادريس عطية بن الطيب ، الحاجة العالمية لتطبيق الهندسة الأمنية المستدامة : التوجه نحو ما بعد النظرية في الدراسات الأمنية الجديدة ،المجلة العربية للدراسات الأمنية الجديدة، المجلد (٣٦)، العدد (١) ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ٣ ، الجزائر، ٢٠٢٠.

٥- اوميد رفيق فتاح، تأثيرالإستخبارات في الحرب ضد الإرهابفي العراق، مجلة الدراسات السياسية و الأمنية، العدد (١)، مركز الدراسات المستقبلية، السليمانية، حزيران ٢٠١٨.

٦- بهاء السعبري، التهديدات اللامتماثلة: دراسة في تحولات استراتيجيات الردع التقليدية، دراسات، مركز ستراتيجيكس للدراسات الاستراتيجية، عمان، ٢٠٢٣.

٧- جراية الصادق، تحولات مفهوم الأمن في ظل التهديدات الدولية الجديدة، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد (٥)، العدد (١)، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤.

٨- سيث ج. جونز واخرون ، دحر تنظيم الدولة الاسلامية ، منشورات مؤسسة راند ، كاليفورنيا، ٢٠١٧.

٩- شادي عبد الوهاب ، الإرهابالفردي التعريف.. الأنماط.. الخصائص الأساسية ، ملحق "مفاهيم المستقبل" ، مجلة "اتجاهات الأحداث" في العدد (١٨)، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٢٠١٦.

١٠- شادي عبد الوهاب منصور، حروب الجيل الخامس ، اساليب التفجير من الداخل على الساحة الدولية ، سلسلة كتب المستقبل ، المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة ، أبو ظبي ، ٢٠١٩ .

١١- شنين مصعب، التعاون الأمني الدولي و السيادة الوطنية في العراق بين المتطلبات الأمنية وتكريس الوصاية الأجنبية، مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المجلد (٤)العدد (٢)، المركز الجامعي لأفلو، الجزائر، ٢٠٢١.

١٢- عبد العباس فضيخ دغبوش، حدود جمهورية العراق(الجيوبولتك المفقود)، مجلة الباحث، المجلد (٤٢) العدد (١)، جامعة كربلاء، كربلاء، ٢٠٢٣.

١٣- عثمان رياض، تحديات مؤسسات الأمن و الدفاع في الحكومة الاتحادية العراقية، مجلة رؤية تركية، المجلد (١٠)، العدد (١) ، مركز الدراسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، انقرة، ٢٠٢١.

١٤- غادة محمد عامر ، تطور الصراع الدولي وفق التقدم التكنولوجي وظهور الحروب اللامتماثلة (الحروب الغير نمطية) ، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية ، ، المجلد (٢) ، العدد (٨) ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠.

١٥- محمد بسيوني، تقويض دورة الهجوم الإرهابي.. المداخل والتحديات، شبكة المعلومات الدولية ، تاريخ الزيارة ٢٢٧-٧-٢٠٢٣
https://2u.pw/Znch82P

١٦- نوال بلحربي، التهديدات الأمنية الجديدة وسبل مواجهتها: أي دور للحدود الذكية؟ مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد (٧)، العدد (١)، جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي، الجزائر، ٢٠٢٢.

١٧- يونس مؤيد يونس و هالة علي الطيب ، مستقبل السيادة العراقية بينالمنظومة الأممية وقوى التوسع الخارجي، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤١)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٢٢.